المفترض أن يقوم شارلي بيطون بنقلها ؟ الواقع، ان لدينا، في حزب العمل، موقفاً واضحاً تجاه م.ت.ف. هو اننا لن نجري مفاوضات معها. وسواء أعلنت م.ت.ف. عن ايقاف عمليات الارهاب، أو لم تعلن عن ذلك، فاننا لن نجري مفاوضات معها، وليس عندي ما أضيفه إلى موقف حزب العمل هذا» (**عل همشمار**، ١٣/٩/١٩٨٧).

من جهة أخرى، أثارت الرسالة الشفوية، التي قيل أن بيطون حملها، ردود فعل إيجابية في أوساط سياسية معتدلة. فقد أعلن وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحال: «ان تصريحات عرفات الاخيرة تشتمل على تجديدات في توقيتها، وعلانيتها، واسلوب طرحها». ودعا الوزير شاحال إلى عدم تفويت فرصة احلال السلام «لأن تفويتها يعتبر الفشل الاكبر لاسرائيل» (**زو هديرخ**، ١٦/٩/١٩٨٧).

اما الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، فقد قال: «انني مهتم، الآن، لمعرفة ما هي الرسالة التي يحملها بيطون إلى شامير ؟» (**يديعوت أحرونوت**، ٩/٩/١٩٨٧). ورداً على سؤال حول اعلان استعداده من قبل للاجتماع بعرفات، قال وايزمان: «لقد جعلت ذلك، اولاً وقبل أي شيء، مرتهناً باعتراف عرفات بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وبدولة اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

واتفق مع وايزمان، في هذا الرأي، سكرتير عام حزب العمل، عوزي برعام، حين قال، في ندوة الدولية الاشتراكية التي عقدت في بروكسل: «اذا أعلن عرفات وم.ت.ف. علانية، انهما مستعدان للاعتراف بوجود دولة اسرائيل، والاعلان عن ايقاف الارهاب، والقبول بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، فسوف تضطر اسرائيل إلى إعادة النظر في تعاملها مع م.ت.ف. ودراسة امكان التفاوض معها في سبيل دفع مسيرة السلام قدماً» (**عل همشمار**، ١٣/٩/١٩٨٧).

وازاء ذلك، ساد اجماع صهيوني في القيادة الرسمية لحزب العمل والليكود ضد الرسالة مع محاولة للالتفاف عليها ورفضها بحجج وذرائع مختلفة. وفي هذا الصدد، أعلن المدير السياسي لمكتب وزير الخارجية، د. يوسي بايلين، ان وزارة الخارجية لا ترى في تصريح عرفات تطوراً جديداً. فالتصريحات إزاء الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة كافة، بما فيها القراران ٢٤٢ و ٣٣٨، ليس فيها أي جديد، وبالتالي لا تشكل أساساً للجلوس سوية مع عرفات. وأضاف بايلين «ان عرفات يلعب لعبة قرارات الأمم المتحدة هذه، أو بعضها، منذ العام ١٩٨٠» (**الاتحاد**، ١٠/٩/١٩٨٧).

المطالبة برْفع الحصانة البرلمانية

أفاد رئيس لجنة الكنيست، ميخا رايسر، في رده على طلب أعضاء كنيست من الليكود بشأن رفع الحصانة البرلمانية عن اعضاء الكنيست الاربعة الذين اجتمعوا مع عرفات، في جنيف، بأن اللجنة سوف تجتمع الاسبوع المقبل للبحث في الموضوع. وفي هذا السياق، ادعى كل من عضوي الكنيست، بنحاس غولدشتاين ومريم غلزر ـ تعسه، بأن لقاء أعضاء الكنيست مع عرفات، لا يمكن المرور عليه دون رد. ولهذا ينبغي على مستشار الحكومة القانوني، يوسف حاريش، العمل على مقاضاتهم فور عودتهم إلى البلاد. كذلك طالب عضو الكنيست، ميخائيل إيتان، بعقد جلسة خاصة للجنة الكنيست يشارك فيها مستشار الحكومة القانوني لكي يطالب برفع الحصانة البرلمانية عن اعضاء الكنيست الاربعة (**معاريف**، ٩/٩/١٩٨٧).

وفي ظل هذه الاجواء، أصدر المستشار القضائي تعليماته إلى الشرطة، لاجراء تحقيق مع أعضاء الكنيست الاربعة. وقد جاءت هذه الخطوة في اعقاب اعلان وزير العدل، موشي نسيم، في الكنيست، عن أنه ينبغي التحقيق مع الاربعة، واسقاط حصانتهم البرلمانية؛ وبعد الانتهاء من التحقيق، سوف تعيد الشرطة الملف إلى المستشار القضائي ليبتّ في مسألة تقديم الاربعة المعنيين إلى المحاكمة (**الاتحاد**، ١٦/٩/١٩٨٧). وتجدر الاشارة، في هذا الصدد، إلى أن المحامي امنون زخروني، أحد أعضاء الوفد الاسرائيلي الذي شارك في مؤتمر المنظمات غير الحكومية في جنيف، والذي امتنع عن اجراء أية اتصالات مع ممثلي م.ت.ف. قد أعطى، في نهاية الأمر، فتوى قضائية تفيد بأن الاجتماع بممثلي م.ت.ف. في إطار محفل دولي لا يمثل خرقاً للقانون (**يديعوت**